CLS
Centre for Lebanese Studies
مركز الدراسات اللبنانية
40 years

الفاقد التراكمي لأيام التدريس بين ٢٠١٦ و ٢٠٢٥

تحديات وقف انهيار جودة التعليم في لبنان

الفاقد التراكمي لأيام التدريس بين ٢٠١٦ و ٢٠٢٥
تحديات وقف انهيار جودة التعليم في لبنان

إعداد نعمه نعمه

ISBN: 978-1-914521-12-6

www.lebanesestudies.com

© 2024 Centre for Lebanese Studies, Beirut, All rights reserved

(تحديث للرسم البياني (رقم 11) المجموع التراكمي لأيام التدريس الفعلية المفقودة مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بين 2016 و 2024. من دراسة كلفة التعليم في لبنان، إنفاق الخزينة وإنفاق المجتمع. مركز الدراسات اللبنانية.2023. ص54-55)

يتناول هذا التحديث التراجع الحاد في عدد أيام التدريس الفعلية التي يتم تقديمها في المدارس اللبنانية بين 2016-2025 مقارنة بالمعيار العالمي البالغ 180 يومًا سنويًا في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). على مدى عقد من الزمن، وصلت خسارة أيام التدريس الفعلية إلى مستويات حرجة، حيث راكمت المدارس الرسمية عجزًا في أيام التدريس يصل إلى 880 يومًا من أصل 1,800 يوم، أي ما يقارب خسارة بنسبة 49%.

يعكس هذا الاتجاه الأثر المركب للقرارات الإدارية والمالية والأزمات المتكررة والإجراءات غير الكافية للتعافي، التي أدت مجتمعة إلى تآكل جودة التعليم وضعف اكتساب الطلاب للمهارات والمعارف الأساسية. ويُعد هذا التدهور انعكاسًا لفشل رؤيوي واسع في قطاع التعليم، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى تدخلات سريعة قائمة على الأدلة لمعالجة أوجه القصور الهيكلية والمالية في التعليم.

حصلت أزمات كبيرة خلال العقد الماضي بين 2016-2025، بدءًا من الأزمة السورية في 2011، إلى انتفاضة 17 تشرين الثاني 2019 ثم الجائحة الصحية العالمية، مروراً بانفجار مرفأ بيروت 2020 والإنهيار الاقتصادي، وأخيراً العدوان الاسرائيلي منذ تشرين الثاني 2023 والمستمر حتى تاريخ إعداد هذا التحديث. تركت هذه الأزمات ندوباً كبيرة ومتعددة على قطاع التعليم، ناتجة بشكل أساسي عن الخلل في التدابير والمعالجات التي اعتمدتها وزارة التربية والحكومة لمعالجة الأزمات لا سيما في قطاع التعليم مما ساهم في انهيار جودة التعليم وتراجع المعارف والكفايات المنشودة مقارنة بالمعايير الدولية المعتمدة.

نحن اليوم أمام انهيار متسارع للقطاع التعليمي، يكوّن فاقد أيام التدريس أحد ركائزه، فمنهاج 1997 المعتمد حتى اليوم مصمم ليوزع المعارف والكفايات على 170 يوم تدريس فعلي (المتوسط العالمي المعتمد لدول OECD هو 180 يوم تدريس فعلي)، بينما وصولاً إلى هذا العام، نقدم 93 يوم تدريس فعلي[1] للتلامذة (الشكل 1) أي ما يقارب 50% من المعدل الوسطي العالمي، مما يستوجب تقليص المنهاج الأساسي وتكثيفه ليتناسب مع أيام التدريس الفعلية، مما يعني أيضا تقليص المعارف والكفايات والمهارات المحددة في المنهاج الأساسي.

الشكل 1: صورة عن القرار يحدد فيه أيام التدريس للعام 2024-2025

الشهر	ك1	ك2	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران
ايام التدريس في الشهر	10	15	15	14	14	15	10
ساعات التدريس شهرياً للمتعاقدين في المدارس والثانويات	45	68	68	63	63	68	45
الساعات الشهرية للمتعاقدين في المهنيات والمعاهد	40	60	60	56	56	60	40
الحد الأدنى من الأيام شهرياً (للملاك والعاملين على أساس يومي) المدارس والثانويات والمعاهد على أساس 30%	3	5	5	4	4	5	3
الحد الأدنى من الساعات شهرياً للمتعاقدين في المدارس والثانويات على أساس 30%	14	21	21	19	19	21	14
الحد الأدنى الساعات الشهرية للمتعاقدين في المهنيات والمعاهد 30%	12	18	18	17	17	18	12

1 أصدر وزير التربية القرار وعممه على المدارس والثانويات الرسمية ولكنه لم ينشر على موقع الوزارة حتى إعداد هذا البحث

حدد القرار أيام التدريس الأسبوعية بأربعة أيام، سبع حصص يومياً ومدة الحصة 45 دقيقة وهو استمرار لقرار سابق يعود للعام 2022-2023 الذي أورد "حرصاً على تأمين حُسن سير العمل في المدارس والثانويات الرسمية وتمكينا لبدء عام دراسي بنجاح، وحيث انه تم اعتماد 4 أيام تدريس حضوري للعام الدراسي 2022/2021 للمساهمة في تخفيض الكلفة المالية التي يتكبدها ذوي التلامذة وافراد الهيئة التعليمية للانتقال الى المدارس والثانويات، وعلى ضوء استمرار الازمة المالية وزيادة تأثيراتها ما يستدعي الاستمرار في اعتماد هذا التنظيم"[2].

الأمر لا يقتصر على تقليص أو تعطيل لسنة أو سنتين فقد فيهما المتعلمون مهارات وكفايات نتيجة أزمة ما، بل إن خسارة أيام التدريس الفعلية تراكمية ومستمرة منذ 2016-2017، حين أصدر الوزير إلياس بو صعب قراراً بتقليص العام الدراسي من 170 إلى 120 يوماً (قرار 21/م/2016[3])، كما قلص منهاج 1997 بنحو الثلث واستمر التقليص والتكثيف حتى يومنا بحجة الأزمات المختلفة التي مر بها لبنان. هذه القرارات قلصت نسبة 49% من أيام التدريس كما الكفايات والمعارف حسب منهاج 1997. أما الأسباب فهي إدارية/مالية لتقليص الإنفاق على الأجور والرواتب والتشغيل انعكست بتقليص موازنة وزارة التربية بنحو 100 مليون دولار[4] وبعيدة كل البعد عن القرارات التربوية أو تصميم منهاج جديد أو تعديلاته.

الشكل 2: الفاقد التراكمي لأيام التدريس بين 2016-2025

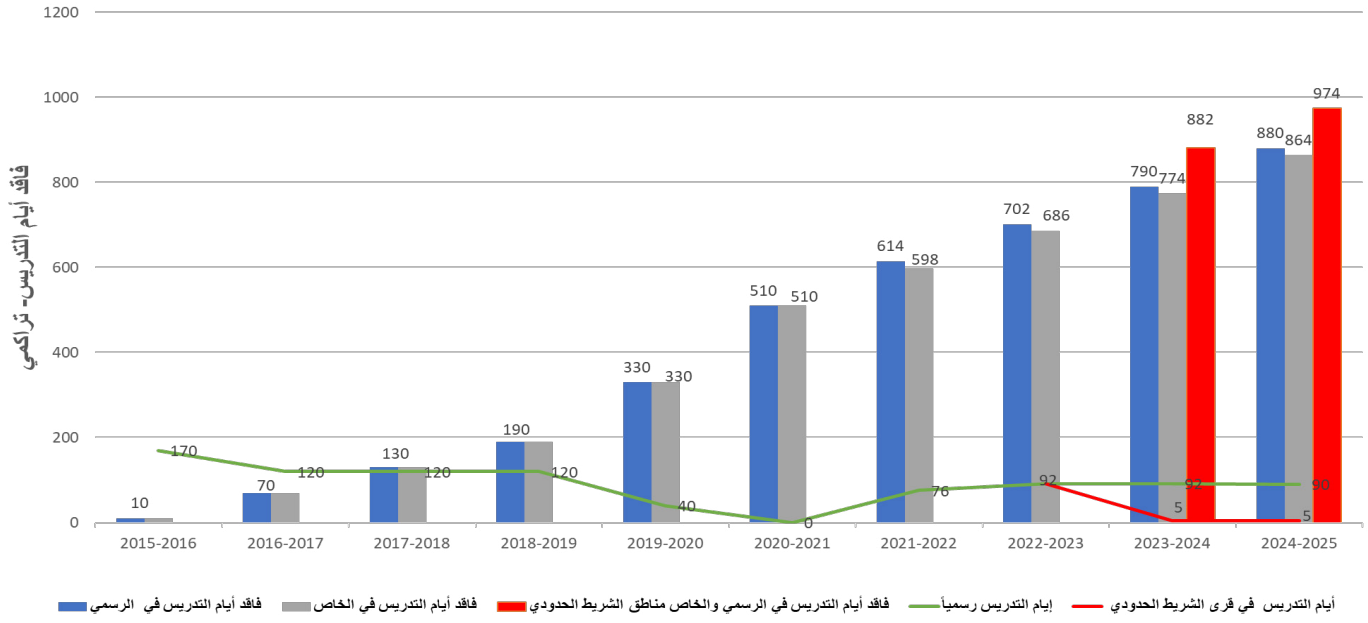

كما هو موضح في «الشكل 2» أعلاه، شهد نظام التعليم في لبنان خلال العقد الماضي تراجعًا حادًا في عدد أيام التعليم الفعلية، حيث فقدت المدارس الرسمية ما يقارب نصف أيام التعليم المتوقّعة (880 يوم من أصل 1800 يوم حسب المعيار العالمي و1700 يوم حسب منهاج 1997) بسبب قرارات إدارية وأزمات مستمرة وحروب مستمرة. يعكس هذا التراجع تناقضًا واضحًا بين مسار التعليم في لبنان والمعيار العالمي المتمثل في 180 يومًا دراسيًا في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). يمكن تتبع هذا التراجع في أيام التعليم إلى قرار تقليص العام الدراسي من 170 إلى 120 يومًا دراسيًا عام 2016، مما أدى إلى انخفاض أيام التعليم بين 2016 و2019 بنسبة 10.5% (190 يوم عن المتوسط العالمي) قبل جائحة كوفيد-19. وقد وضعت هذه القرارات الأساس لنمط مستمر من التقليص التي أثرت بشكل كبير على تجربة التعلم لدى الطلاب.

٢ الوكالة الوطنية للإعلام - الوزير الحلبي أصدر قرارا حول تنظيم توزيع أيام وحصص التدريس للعام الدراسي 2022/2023 في المدارس والثانويات الرسمية

٣ الجامعة اللبنانية | التشريعات | تعديل التعميم رقم 21/م/2016 تاريخ 3/9/2016 المتعلق بوقف العمل مؤقتا ببعض مضامين ومحاور المناهج الصادرة سابقاً بموجب تعاميم صادرة عن وزير التربية والتعليم العالي.

٤ كلفة التعليم في لبنان، إنفاق الخزينة وإنفاق المجتمع. مركز الدراسات اللبنانية(2023). الرسم 1، صفحة 16.

نتج عن تعدد الأزمات تفاقم الفروقات في جودة التعليم بين الفئات الاجتماعية والمناطق والمجموعات الهشة مثل اللاجئين، بين التعليم الرسمي والخاص، والخاص النخبوي والخاص المتدني الكلفة، والشريط الحدودي والمناطق الأخرى، والطبقات الميسورة والفقيرة، حتى أن الوصول إلى التعليم أصبح مسألة مطروحة بشدة في مناطق الجنوب والشريط الحدودي خاصة، حيث يتعثر وصول آلاف التلامذة إلى قراهم ومدارسهم التي تدمرت كلياً أو جزئياً دون خطة طوارئ حكومية واضحة لعودتهم أو استيعابهم في مدارس بديلة منذ بداية العام الدراسي في تشرين الثاني 2023 حتى الآن.

وتظهر التفاوتات (الشكل 4) بين المدارس الرسمية والخاصة، وبين المؤسسات الخاصة نفسها، وبين المناطق الحدودية المهمشة والمناطق المركزية، وبين الأسر ذات الأوضاع الاقتصادية المتقدمة والمحرومة. منذ تشرين الأول 2023 أصبح الوصول إلى التعليم تحدياً كبيراً في الجنوب والمناطق الحدودية، حيث تم إغلاق أكثر من 44 مدرسة. وبعد عام، شهدت العديد من هذه المناطق دماراً واسع النطاق في المنازل والبنية التحتيّة التعليميّة، دون وجود خطّة طوارئ حكومية متماسكة لإعادة إلحاق الطلاب النازحين أو دمجهم في بيئات تعليمية بديلة، حيث لا تزال 14 مدرسة تُستخدم كملاجئ، و33 مدرسة تعرّضت لدمار كامل ، و349 مدرسة تعرضت لأضرار جزئية حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.[5]

يبدو جلياً أن تدابير وزارة التربية لم تأت بالنتائج المنشودة، وهو نمط متكرر يعود إلى ضعف الرؤية العلاجية للحد من تأثيرات الأزمات المتلاحقة على قطاع التعليم، بل يمكن القول أن هذه التدابير أدت إلى تسارع الانحدار التعليمي للتلامذة وخلقت سياقاً لأزمات أخرى كالتسرّب المدرسي وترك التعليم مما يتيح إعمالهم في المهن المتواضعة أو تكريس التبعية الحزبية النفعية بينهم. هذا النمط من صنع السياسات الارتجالية، التي تفتقر إلى رؤية متماسكة ولا تستند إلى الأدلة لمعالجة تأثير الأزمات المتعاقبة، وفشل في وقف التدهور التعليمي، ساهم في خلق تحديات جديدة، مثل زيادة فقدان التعلّم والفقر التعليمي وغيرهما. كما أن التدهور في قطاع التعليم يتجلّى في تراجع اهتمام طلاب الجامعات بمهنة التدريس، نتيجة تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمهنة التعليم. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت مستويات الكفاءة وزادت معدلات التسرّب، خاصة بين الفئات الضعيفة (302 ألف طالب مسجلين في المدارس الرسمية في العام الدراسي[6] 2022/2023، مقارنة بـ278 ألفًا في 2024/2025[7]). كما تراجع الوصول إلى التعليم العالي بالنسبة للعديد من الطلاب، حيث لوحظ انخفاض قدره 20 ألف طالب (25%) بين العامين الدراسيين[8] 2020/2021 و2022/2023 في الجامعة اللبنانية.

كيف يؤثر فاقد أيام التدريس على المستوى التعليمي في لبنان؟

نشر البنك الدولي في مدوّنته مقالاً بعنوان " الفاقد التعلمي وخسائر الدخل: التكاليف التعليمية والاقتصادية لإغلاق المدارس الرسمية في لبنان[9]. 2023/10/25" يوضح فيه نقاطا عدة لتأثّر القطاع التعليمي ومقارنة بين ما قبل جائحة كورونا وبعدها. كما أورد استنادا لبيزا (PISA 2018) الفروقات التعليمية بين خمسيتي الأعلى والأدنى دخلاً أي بين المدارس الخاصة النخبوية والمدارس الرسمية والخاصة المنخفضة التكاليف بمعدل 4 سنوات قبل الجائحة. أتت الرسوم البيانية المستندة على محاكاة سنوات الدارسة المعدّلة بحسب مقدار التعلّم Learning-Adjusted Years of Schooling-LAYS وأخرى مستندة على نموذج محاكاة الفاقد التعلمي Learning Loss Simulation Model. يوضح المعيارين انخفاض سنوي بمقدار 0.4 إلى 0.5 نقطة سنويا منذ قبل الجائحة حسب البنك الدولي.

٥ وزارة التربية، النشرة الأسبوعية حول الاستجابة لحالات الطوارئ الأسبوع 8
٦ النشرة الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والأنماء، 2023
٧ وزارة التربية، النشرة الأسبوعية حول الاستجابة لحالات الطوارئ الأسبوع 8
٨ المركز التربوي للبحوث والإنماء، التعليم الجامعي في لبنان، 2020-2021 و 2022-2023
٩ الفاقد التعلمي وخسائر الدخل: التكاليف التعليمية والاقتصادية لإغلاق المدارس الرسمية في لبنان.

الشكل 3. الفاقد التعليمي المحتمل في لبنان ما بين عامي 2020 و2023

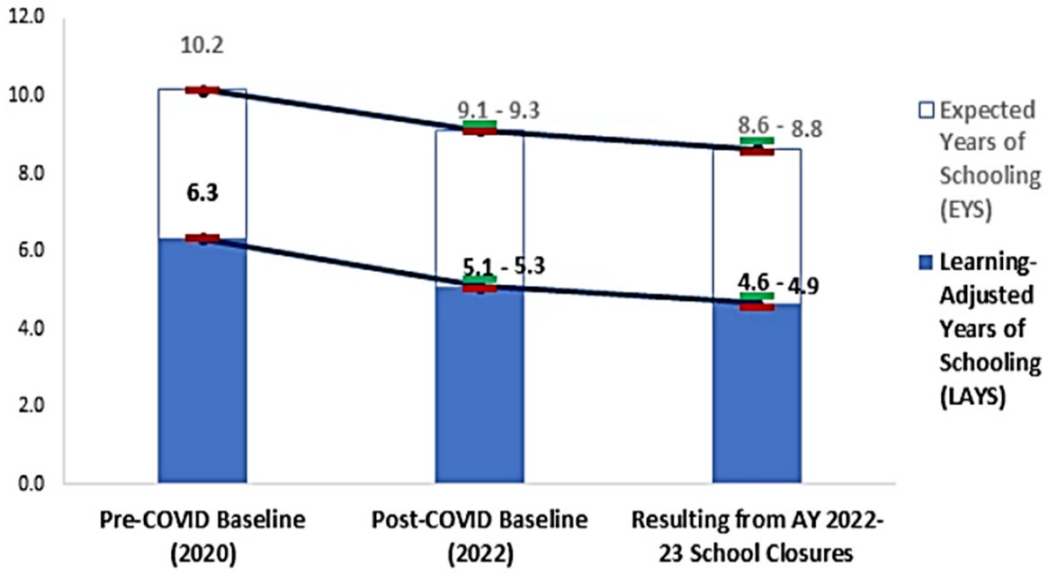

المصدر: نتائج نموذج المحاكاة الخاص بالبنك الدولي

الشكل 4: محاكاة سنوات الدارسة المعدلة بحسب مقدار التعلّم Learning-Adjusted Years of Schooling-LAYS

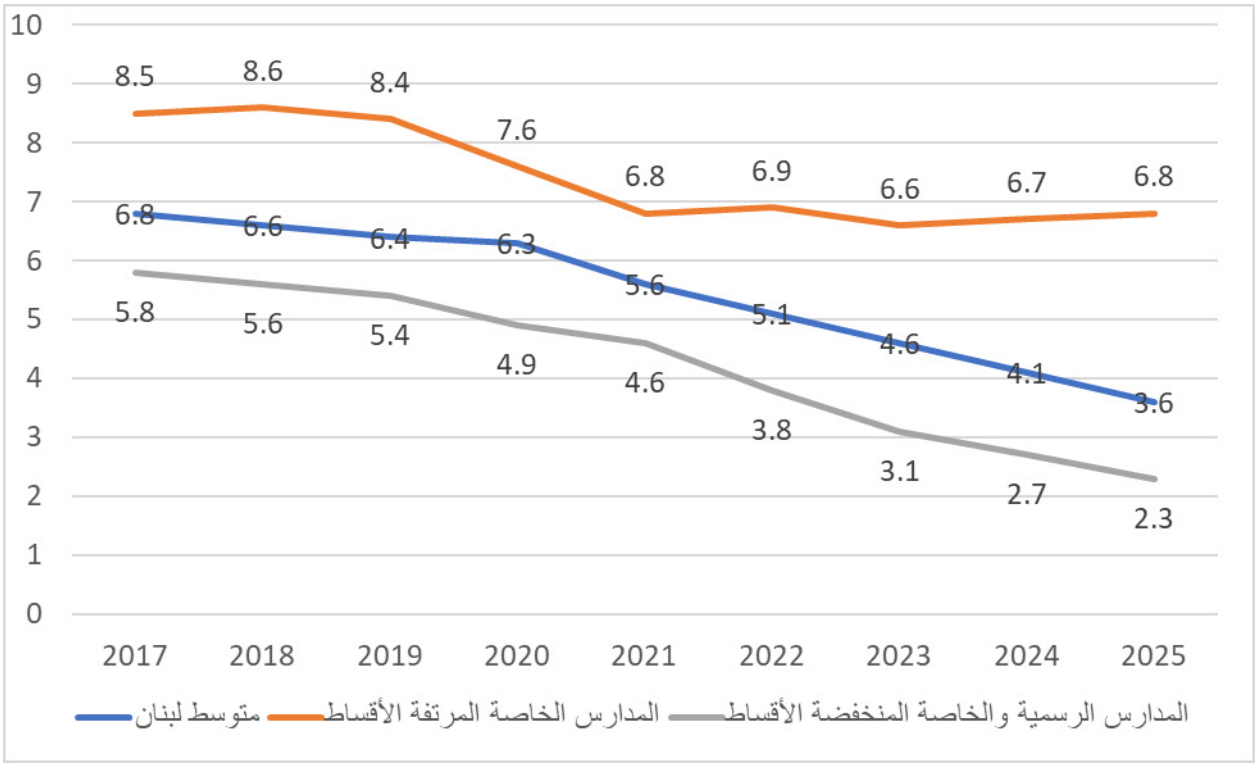

مصدر الداتا: Learning-Adjusted Years of School | World Bank Gender Data Portal

بين عامي 2020 و2023، شهد لبنان خسائر تعليمية كبيرة. في عام 2020، قبل جائحة كوفيد-19، بلغت الأيام الدراسية الفعلية ما يعادل 10.2 سنة دراسية فعالة من أصل 12 سنة دراسية (الشكل 3)، في حين بلغت سنوات التعليم المعدلة وفقًا للتعلّم (LAYS)، التي تقيس مقدار التعلّم الفعلي المكتسب، 6.3 سنة مقارنة بالمعدل الدولي قبل الجائحة البالغ 10.8 سنة. ونظرًا لأن وزارة التربية أبقت عدد أيام التدريس بعد الجائحة عند 92 يومًا في السنة، انخفض عدد أيام التدريس بمقدار 0.5 نقطة سنويًا. وبحلول عام 2023، من المتوقع أن ينخفض عدد أيام التدريس إلى 8.6 سنة فعّالة من أصل 12، مما يعكس خسارة بنسبة 36% في أيام التدريس وتراجعًا موازيًا في

مهارات ومعارف الطلاب، حيث انخفضت سنوات التعليم المعدّلة إلى 4.6-4.9.

يتماشى الانخفاض في LAYS مع الاتجاه المشار إليه في الشكل 3 . فمنذ عام 2017 إلى 2020 (الشكل 4)، ظهرت آثار تقليص العام الدراسي من 170 إلى 120 يومًا، لا سيما في المدارس الرسمية والمدارس الخاصة منخفضة التكلفة. وبين عامي 2020 و2022، وخلال إغلاق المدارس، تسبب غياب معايير التعلّم المطبقة في انخفاض LAYS في لبنان من 6.3 قبل الجائحة إلى 5.1 بعد الجائحة، مما يمثل خسارة قدرها 1.2 نقطة وفقًا للبنك الدولي. وبحلول عام 2023، إذ لم تُجرَ خطة تعويض تربوية فعلية، فمن المتوقع أن ينخفض متوسط LAYS في لبنان إلى 3.6 نقطة بنهاية عام 2024-2025، مما يمثل انخفاضًا بنسبة 40% مقارنة بالمستويات التي كانت قبل الجائحة. ويشير تقرير البنك الدولي (2023) "تماثل مستويات التعلم الناتجة (الشكل 3) التي تتراوح ما بين 4.6 و4.9 من سنوات الدراسة المعدلة بحسب مقدار التعلم لطلاب المدارس الرسمية في لبنان مستويات سنوات الدراسة المعدلة بحسب مقدار التعلم قبل الجائحة في اثنين فقط من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهما اليمن (4.2) والعراق (4.0)، إلى جانب العديد من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء، مثل سيراليون (4.9) وغينيا (4.6)"[10]. وكون الفارق في مؤشر LAYS قبل 2020 هو 4 نقاط بين التعليم الخاص النخبوي والرسمي والخاص المتدني الكلفة، فإن الفارق بينهما يعكس الفروقات الاجتماعية مما يشير إلى تدنّ مستوى LAYS للعام 2024-2025 في التعليم الرسمي إلى 2.3-2.5 وهو مستوى غير مسبوق.

الخلاصة

في ظل هذا الوضع، يمثل انتخاب رئيس جديد وتشكيل حكومة جديدة فرصة للإصلاح الجذري. يتعين على وزير التربية الجديد إجراء تقييم صارم ومستند إلى الأدلة للحالة الراهنة للوضع وللنظام التعليميين. ويجب أن يشكل هذا التقييم الأساس لوضع استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى وقف التدهور، وتقليص الفجوات التعليمية بين المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية المختلفة، ومعالجة التفاوتات المتجذرة بين المجموعات الاجتماعية المختلفة. ويشمل ذلك تطوير إطار منهج مرن انتقالي يعزز انتظام التعلّم المتكافئ ويقلل الفجوات المعرفية قبل النظر في وضع إطار عام لمناهج جديدة أو إقرارها لتكوين معارف كفايات متقاربة كنقطة إنطلاق لتحديث مناهج ترفع الجميع وتحقق العدالة.

بالإضافة إلى إظهار الالتزام بإصلاح قطاع التعليم، يجب على الحكومة زيادة الاستثمار في التعليم بشكل يضمن توفر الموارد الكافية، والوصول العادل إلى التعليم الجيد، والحماية الاجتماعية والاقتصادية للمعلمين وتيسير الوصول والاستمرار في التعلم وتأمين الجودة وتحفيز العائلات لتشجيعهم على التعلم. ويشمل ذلك ضمان حياة كريمة للمعلمين، وضمان التشغيل الفعال والرشيد للمدارس، وتقليص الامتيازات المدرسية الحصرية لموظفي القطاع العام من ذوي الدخل العالي مقابل تعزيز جودة التعليم الرسمي ضمن خطة وطنية متكاملة على مراحل. كما أن الاستثمار في التعليم يشكل ركيزة أساسية لأي خطة تعافٍ اقتصادي جدية، إذ لطالما اعتمد الاقتصاد اللبناني ومدخول الدولة على موارده البشرية، ولا سيما الجامعيين الذين يساهمون في إدخال موارد ضخمة إلى البلد. إن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لانهيار النظام التعليمي تفوق بكثير الاستثمار اللازم لاستعادته وإنعاشه اليوم.

١٠ المرجع السابق